جدليّة العلاقة بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة
تكامل أم تبادل

ا.د. حنان محمد القيسي
كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

Abstract

The concept of family security has occupied a prominent position in various humanities studies. This study is based on two basic hypotheses. The first relates to family security. Here, we highlight two points: First, family security is an ongoing, dynamic process. Family security refers to the sense of safety, security, and protection enjoyed by family members, enabling them to safely exercise their political, economic, and social rights, thereby ensuring their status and role in society. Second, security at the private and public levels, for the individual and society, is interconnected and integrated, and cannot be separated. The relationship between them is one of interdependence, influence, and impact, with each affecting and being affected by the other, both positively and negatively. The individual is the core of the family, and the family constitutes the basic cell of society.

The second relates to sustainable development. Sustainable development is a societal process in which all groups and classes must contribute in a harmonious manner. Consequently, the lack of family security leads to insecurity, which will impact the state's efforts to achieve societal development, particularly with regard to the Sustainable Development Goals. This leads us to acknowledge the interconnected, complementary relationship between family security and the achievement of sustainable development goals. This means that development cannot be achieved without family security and a secure and stable citizenry, and vice versa.

Keywords: Family security – Sustainable development – Social security – Domestic violence – Poverty and unemployment.

المقدمة

تُعدّ الأسرة اول خلية في المجتمع بل هي اللبنة الأساسيّة في بنائه والنواة الأولى للاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ والنفسيّ للأفراد، أو ما يُسمى بالأمن الأسريّ، أي حالة الطمأنينة والاستقرار التي تضمن للأسرة حياة كريمة ومتوازنة، خالية من التهديدات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة.

وبالتالي فأن أي خلل فيها يؤثر على المجتمع، والعكس بالعكس، إذ أن المجتمع أيضاً يؤثر على الأسرة، بمعنى أن الأسرة والمجتمع يؤثران ويتأثران ببعض سلباً وايجاباً.

من جهة أخرى تُمثل التنمية المستدامة نهجاً شاملاً لتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصاديّ، والعدالة الاجتماعيّة، وحماية البيئة، لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبليّة. ومن هنا، يبرز التساؤل الجوهريّ حول طبيعة العلاقة بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة: هل هي علاقة تكامليّة بحيث يؤدي استقرار الأسرة إلى تحقيق تنمية مستدامة، أم أن هناك تبادلاً حيث قد تُشكّل بعض أوجه التنمية المستدامة تهديداً لاستقرار الأسرة؟

أولاً– أهمية البحث: يُعدّ الأمن الأسريّ أحد الركائز الأساسيّة لاستقرار المجتمع ورفاهيته، إذ أنه يساهم في بناء مجتمع متماسك ومستقر، حيث تقل معدلات العنف الأسريّ والتفكك الاجتماعيّ، مما ينعكس إيجابياً على تماسك الأفراد، وإذا كانت التنمية المستدامة تساعد في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للأجيال الحالية والمستقبليّة فأن الأسرة المستقرة تُتيح للأفراد فرصاً أفضل في التعليم والتوظيف مما يُعزز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً– مشكلة البحث: هنالك نطاق بحثيّ مشترك بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة، سنحاول من خلالها التوصل إلى طبيعة العلاقة بين الاثنين، وكيف يُمكن أن يؤثر أحدهما على الآخر؟ وينبثق عن هذا السؤال الأساسيّ، مجموعة من الأسئلة الثانويّة، فما هو دور الأسرة في بناء المجتمع المستقر؟ وهل يُساهم استقرار الأسرة في تحقيق تنمية مستدامة؟ وكيف يؤثر انعدام الأمن الأسريّ على العملية التنموية المستدامة؟ وكيف تؤثر التنمية المستدامة على استقرار الأسرة؟

ثالثاً– أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل مفهوم الأمن الأسريّ وأبعاده المختلفة، وتحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، واستكشاف العلاقة بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة، وتحديد العوامل المؤثرة في الأمن الأسريّ وتأثيرها على التنمية المستدامة، واستكشاف تأثير التنمية المستدامة على استقرار الأسرة، وصولاً إلى تقديم مقترحات لتعزيز التكامل بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة.

رابعاً– خطة البحث: سنتناول موضوع البحث في مطلبين اثنين نخصص الأول منهما لبيان الأمن الأسريّ كأساس للتنمية المستدامة، وذلك في فرعين أولهما التعريف بالأمن الأسريّ وثانيهما دور الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة، أما المطلب الثاني فسوف نخصصه للتنمية المستدامة كعامل لتعزيز الأمن الأسريّ، في فرعين أيضاً أولهما التعريف بالتنمية المستدامة وثانيهما دور التنمية المستدامة في تعزيز الأمن الأسريّ.

المطلب الأول

الأمن الأسريّ كأساس للتنمية المستدامة

الأمن هو هم كل انسان، وهم كل أسرة وجماعة ومجتمع ودولة. الأمن هو أساس حياة الإنسان ولا يُمكن الاستغناء عنه لأنه شريان من شرايين الحياة، فبالأمن يطمئن الإنسان على حياته وممتلكاته وتطمئن الأسرة والجماعة والمجتمع والدولة على حياتها وممتلكاتها من أي تهديد داخليّ أو خارجيّ. وبالتالي فأن تحقيق الأمن والمحافظة عليه يُعدّ من أهم أولويات ما يسعى إليه الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع والأمة والدولة.

ولبيان العلاقة بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة لابد من التعريف بالأمن الأسريّ أولاً، ومن ثم بيان دور الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول– التعريف بالأمن الأسريّ:

احتل مفهوم الأمن والأمان الأسريّ مكاناً بارزاً في الدراسات النفسيّة والتربويّة والاجتماعيّة لارتباطه الوثيق بالشعور بالصحة النفسيّة والسلامة من الاضطرابات فهو دليل على حالة السواء والرضا عن الحياة والاستمتاع بها، وتكاد الدراسات النفسيّة تُجمع على أن دافع الأمن يقع في المرتبة التالية للدوافع والحاجات الأساسيّة: وهي دوافع حفظ الحياة كالأكل والشرب والتنفس، إذ تأتي الدوافع الأوليّة والحاجات الأساسيّة في

قاعدة الهرم فإذا تم إشباعها تطلع الإنسان إلى تحقيق الأمن والطمأنينة: أي يشعر الفرد بالراحة والانسجام مع من حوله متحرراً من الخوف والقلق والصراعات والآلام، فإذا فشل الفرد في تحقيق دافع الأمن لم ينتقل إلى المستوى التالي من الدوافع حيث تقدير الذات ومن ثم تحقيقها، وإن غياب إشباع دافع الأمن يشل حركة الفرد نحو التقدم وتحقيق الكمال الإنسانيّ النسبيّ .[1]

تعددت التعريفات التي قيلت في الأمن الأسريّ، إذ عرفه البعض بأنه "علاقة أسريّة تقوم على التفاعل الدائم بين أفراد الأسرة جميعاً والتي تهيأ للأفراد الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والدينيّة اللازمة لإشباع احتياجاتهم وخاصة الأبناء في مراحل النمو المختلفة، وتتسم هذه العلاقة بالمحبة والمودة، والسكينة، والشورى، والتعاون بين أفراد الأسرة في إدارة شؤونهم الأسريّة، مما يدعم العلاقات الإنسانيّة، ويحقق أكبر قدر من التماسك والتعاون داخل الأسرة" .[2]

ويُعرّف الأمن الأسريّ إجرائياً بأنه "الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة عن طريق توفير الأمن بكل أنواعه وأبعاده الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتربويّة والنفسيّة اللازمة الاستقرار الأسرة في سياج من الثقة والطمأنينة والمودة والعطف" [3]، كما يُعرّف بأنه "اطمئنان أفراد الأسرة الواحدة على جميع مناحي حياتهم من الاعتداء الماديّ أو المعنويّ وكل ما يُهدد استقرارهم، سواء أكان هذا التهديد داخلياً على مستوى الأسرة، أو

[1] – الطاهر ياكر، مؤكدات ومهددات الأمن الأسريّ في ظل المتغيرات العالمية، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانية المجلد ٢٠، ع ٢، ٢٠٢١، ص ١٥٦.

[2] – مروة ناجح ود. سميرة عبد الله الرفاعي، مقومات الأمن الأسريّ من منظور تربوي إسلامي ودرجة تحققه لدى العاملات في جامعة اليرموك، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٩، ع ٦، ٢٠٢١، ص ٥٥.

[3] – د. سعيد محمود مرسي ود. هانم خالد محمد وشيماء السيد حسن، العوامل المؤثرة في الأمن الأسريّ في المجتمع المصري دراسة تحليلية، مجلة دراسات وبحوث التربية النوعية، المجلد ٩، ع ٢، ٢٠٢٣، ص ٦٥١.

خارجياً على مستوى المجتمع، بما يضمن حياة مستقرة لأفراد الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلاميّة ودلالات النصوص الشرعيّة المتعلقة بالأسرة" .[1]

ويرى البعض أن الأمن الأسريّ يتمثل في اطمئنان الإنسان، والأسرة على حياتهما وأموالهما من أي انتهاك، وأن ينال الإنسان ويُمارس كل حقوقه في أمن وأمان، لذا فالأمن الأسريّ هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة الماديّة والمعنويّة أي يشمل أمن الأسرة في جميع الجوانب الحياتيّة والنفسيّة والمعيشيّة والصحيّة والثقافيّة وغيرها، وأن تُمارس حقوقها في أمن وأمان، وهذه الجوانب تُشكّل منظومة متكاملة لأمن الأسرة، فأمن الأسرة عملية ديناميكيّة مستمرة .[2]

والخلاصة، يُشير الأمن الأسريّ إلى شعور أفراد الأسرة بالأمان والاطمئنان والحماية، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بأمان بما يحقق لهم مكانة ودور فيه، ولا يتحقق الأمن الأسريّ إلا بسعي جميع أفراد الأسرة إلى تحقيق استقرارها وتماسكها ومواجهة مشاكلها واشباع احتياجات أفرادها الأساسيّة مثل الأمان الاقتصاديّ والاجتماعيّ والنفسيّ والقانونيّ وأداء وظائفها، والتفاعل الإيجابيّ لتحقيق الشعور بالرضا والسعادة لأفرادها وتجنب الصراع بينهم.

ومن ثم فأن لهذا الأمن ابعاد عديدة:

- الأمان الاقتصاديّ: يشمل القدرة على توفير الدخل الكافي والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسيّة.
- الأمان الاجتماعيّ: يتجلى في العلاقات الأسريّة المتماسكة ودعم المجتمع للأسرة.
- الأمان النفسيّ: يرتبط بالاستقرار العاطفيّ والتوازن النفسيّ لأفراد الأسرة.
- الأمان القانونيّ: يتعلق بضمان حقوق أفراد الأسرة، مثل قوانين حماية الطفل والمرأة وحقوق العمل.

[1] – د. عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي ود. ليما محمد أحمد الشوكة، الأمن الأسريّ من منظور تربوي إسلامي مفهومه، ومقوماته وتحدياته، سناد للبحوث والدراسات التربوية والأسريّة، ع١، السنة ١، ٢٠٢٠، ص ٦٤.

[2] – د. عزيز احمد صالح الحسني، الأمن الأسريّ: المفاهيم– المقومات– المعوقات، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المجلد ١٥، ع ١٢، ٢٠١٦، ص ١٧١.

الفرع الثاني– دور الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة

لكي يتسنى للأسرة القيام بوظائفها وتأدية دورها كمؤسسة اجتماعيّة، لا بد وأن تتوافر لها مجموعة من المقومات الأساسيّة التي لا غنى لها عنها، ويعتمد نجاح الأسرة أو فشلها في تحقيق التوافق الاجتماعيّ اعتماداً كليا على مدى تكامل هذه المقومات وترابطها، ومن ثم تحقيق الأمن الأسريّ وبالتالي تحقيق بعضاً من اهداف التنمية المستدامة، وهي المقومات الاقتصاديّة والحالة الصحيّة والمقومات الاجتماعيّة .[1]

إذ أن هنالك علاقة واضحة ما بين الأمن الأسريّ وتحقيق مقاصد التنمية المستدامة، ولنا في هذا البحث أن نؤشر بعضها:

أولاً– تعزيز الإنتاجية الاقتصادية :يُعدّ تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة وأفرادها من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على أمنها واستقرارها، والتي تعتمد نتائجها على قدرة الأسرة في مواجهتها. فإذا تم التخلص من البطالة وإزالة الفقر والسيطرة على التقدم الايجابي بصورة ملائمة وتوفير المسكن الصحي لكل أسرة فسوف تدخل الإنسانيّة في العصر الاجتماعيّ السعيد الذي يخلو فيه المجتمع من كل المشكلات الاجتماعيّة .[2]

وتلعب الأسر الأمنة والمستقرة دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية من خلال توفير بيئة داعمة للفرد، مما يعزز إنتاجيته وقدرته على المساهمة في الاقتصاد والمجتمع. إذ أنها تعمل على تعزيز الإنتاجيّة الاقتصاديّة من خلال تحسين أداء الأفراد في سوق العمل، فالأفراد الذين ينشئون في أسر مستقرة يكونون أكثر قدرة على التخطيط لمستقبلهم المهنيّ والسعي لتحقيق أهدافهم، كما أن الأسرة الأمنة تدعم ريادة الأعمال والابتكار، وكل ذلك سوف يؤدي بالنتيجة إلى تقليل الأعباء الاقتصاديّة على الدولة، إذ تقل حاجة مثل هكذا أسر إلى برامج الرعاية الاجتماعيّة، مما يخفف العبء على الحكومات ويوجه الموارد إلى مشاريع تنموية أخرى.

[1] – الطاهر العربي سركز، الاستقرار الأسريّ وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعيّة، مجلة كلية الآداب، ع ٢٩، ج١، ٢٠٢٠، ص ٣١٣.

[2] – إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار الرشيد، بغداد، 1981، ص 59.

ولعل كل هذا يتلاءم مع بعض من اهداف التنمية المستدامة مثل (8) من اهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، والذي يدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، كما أنه يتوافق مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة للأُمم المتحدة هو الصناعة والابتكار والبنية التحتيّة، والذي يسعى إلى إقامة بنى تحتيّة قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

ثانياً– تعزيز التنمية الاجتماعيّة: يُعدّ كلاّ من الفقر والبطالة مشكلة عالميّة وظاهرة اجتماعيّة ذات امتدادات اقتصاديّة وانعكاسات سياسيّة متعددة الأشكال والأبعاد، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات من تلك الظاهرتين مع التفاوت الكبير في حجمهما والفئات المتضررة منهما. ومع تطور المجتمعات وتزايد عدد السكان أصبح الفقر والبطالة من أهم القضايا الاجتماعيّة المتلازمة التي تشغل بال الحكومات والمنظمات الدوليّة المتخصصة في التنمية الاجتماعيّة، وذلك لأهميتها وتأثيرها على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع. ومما لا شك فيه أن مشكلتي الفقر والبطالة أصبحتا من أهم المهددات الحقيقيّة للأمن النفسيّ [1]. إذ تؤدي البطالة إلى انخفاض الأواصر التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسميّة والأنظمة والقيم الاجتماعيّة السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم بدورها في عملية الضبط الاجتماعيّ لأطفالها .[2]

وعليه، يؤدي الاستقرار والأمن الأسريّ إلى تعزيز التماسك الاجتماعيّ والسلام المجتمعيّ، بسبب غياب العنف الأسريّ والنزاعات الداخليّة الذي ينعكس إيجابياً على علاقات الأفراد في المجتمع، وبالتالي العمل على تحسين جودة التعليم والتنشئة السليمة مما يؤدي إلى رفع مستويات المهارات والمعرفة في المجتمع، وتقليل معدلات الفقر والتشرد من ناحية أخرى، فضلاً عن تعزيز التماسك الاجتماعيّ والسلام المجتمعيّ. ولا جدال أن المجتمعات التي تتمتع بأسر مستقرة تكون أكثر تماسكاً وقدرة على التفاعل بشكل إيجابيّ مع قضايا التنمية الوطنيّة.

---

[1] – د. سعيد محمود مرسي واخرون، مرجع سابق، ص ٦٥٨.

[2] – محمد احمد الدوماني، البطالة وأثرها في الشباب في المجتمع العربي، مجلة الآداب، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ع ١١٤، ٢٠١٥، ص ٥١٥.

وكل ما تقدم يتناسب طردياً مع تحقيق مقاصد التنمية المستدامة فكلما قضينا على الفقر والبطالة وتوجهنا نحو التعليم الجيد، كلما ساهمنا في خلق كوادر بشرية مؤهلة لسوق العمل، مما يُعزز النمو الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وهو ما يقربنا أكثر إلى تحقيق اهداف التنمية المستدامة كالهدف الأول وهو القضاء على الفقر، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأُمم المتحدة هو التعليم الجيد.

ثالثاً– تحسين الصحة العامة: تُعدّ الأسرة الأداة الطبيعيّة التي تحقق إنجاب النسل واستمرار حياة المجتمع، وهي الوسيلة التي تنتقل من خلالها الخصائص الوراثيّة من جيل لآخر وسلامة الأبوين الصحيّة تؤدي إلى نسل سليم. كما أنه عندما يتعرض أحد أفراد الأسرة للمرض، فإن حالته الصحيّة تؤثر في كافة أعضاء الأسرة دون تمييز أو استثناء، ويضطرب نظام الحياة اليوميّة للأسرة، كما يفرض المرض على عاتق الأعضاء الأصحاء أعباء ومسؤوليات إضافيّة، قد تؤدي هذه الأعباء إلى إرهاق الأسرة وعدم استقرارها .[1]

وبالتالي فان الأسر المستقرة تعتني بالصحة الجسديّة والنفسيّة لأفرادها، مما يُقلل من معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والنفسيّة، ومن ثم تقليل الضغط على الأنظمة الصحيّة نتيجة لانخفاض المشكلات الناتجة عن الفقر والتوتر والعنف الأسريّ. ولا جدال أن تعزيز الوعي الصحيّ داخل الأسرة ينعكس إيجابياً على المجتمع بأكمله، مما يُساهم في زيادة متوسط العمر المتوقع وتحسين جودة الحياة. وهو ما يتوافق تماما مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة للأُمم المتحدة هو الصحة الجيدة والرفاه. الذي يسعى إلى ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهيّة في جميع الأعمار.

المطلب الثاني

التنمية المستدامة كعامل لتعزيز الأمن الأسريّ

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" على الساحتين الدوليّة والمحليّة بصورة كبيرة في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، وكان مفهوم التنمية بمدلولها التقليديّ هو السائد قبل ذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي.

[1] – الطاهر العربي سركز، المرجع السابق، ص ١١٥.

ولبيان العلاقة الجدليّة ما بين التنمية المستدامة والأمن الأسريّ لابد لنا أولاً من التعريف بالتنمية المستدامة في الفرع الأول ثم الدخول في دور التنمية المستدامة في تعزيز الأمن الأسريّ في الفرع الثاني، وعلى التفصيل الآتي:

الفرع الأول– التعريف بالتنمية المستدامة

يُستخدم مصطلح التنمية المستدامة بكثرة من قبل السياسيين ورجال الدولة في جميع أنحاء العالم، ويتسم هذا المصطلح بسمتين، الأولى أنه مفهوم حديث إذ لا يتعدى تاريخ ظهوره البضعة عقود، والثانية أنه لا يوجد اتفاق بعد حول تفسير محدد أو تعريف واحد له وبالتالي لا يزال هذا المصطلح المهم في طور التشكيل والتكوين ولا يزال تعريفه محل مراجعة دائمة، خاصة مع وضع الكثير من التعريفات الأحاديّة المختصرة، والتي تكاد تكون مجرد شعارات تفتقد للعمق العلميّ، مثل تعريفها بأنها التنمية المتجددة أو التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية التي لا تتعارض مع البيئة وغير ذلك من التعاريف المختصرة.

ولعل التعريف الكلاسيكيّ لمفهوم التنمية المستدامة والذي يُعدّ الأشهر والأكثر انتشاراً واستخداماً في المراجع الاقتصادية حتى الآن هو الذي نشره اعلان برونتلاند، بأنها "التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" [1]، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعيّة لأغراض النمو والتنمية في المستقبل .[2]

وتُعرّف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعيّة وتوجيه التغير التقنيّ والمؤسسيّ بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشريّة للأجيال الحاليّة والمستقبليّة.

[1] – د. محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٥٠، ع ٢، ٢٠٢٠، ص ٤٠٨.

[2] – معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، منشورات الأمم المتحدة، السلسلة واو، ١٩٩٧، العدد 67.

فضلاً عن أن هنالك تعريفات متعددة ومتباينة للتنمية المستدامة، ومنها تعريفها بأنها "التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحاليّ دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصاديّ المتكامل المستدام والإشراف البيئيّ والمسؤوليّة الاجتماعيّة" .[1]

وتُعرّف التنمية المستدامة أيضاً بأنها "الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل، كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أن تتجدد بل والمعرضة إلى الفناء، بحيث لا تُحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقي منها" [2]، وإن كان كل من التعريفات يدور حول معان متقاربة، منها أن الهدف الرئيس للتنمية المستدامة هو التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة أمنة ومستديمة مع الحدّ من تلاشي الموارد الطبيعيّة وتدهور البيئة والخلل الثقافيّ والاستقرار الاجتماعيّ.

ويتضح من هذا كله أن التنمية المستدامة في الواقع هي مفهوم شامل يرتبط باستمراريّة أفراد المجتمع ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعليّ في الوقت الحاليّ مع حفظ التنوع الحيويّ والحفاظ على النظم الإيكولوجيّة والعمل على استمراريّة واستدامة العلاقات الإيجابيّة بين النظام البشريّ والنظام الحيويّ حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئيّ الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصاديّة وكذلك المساواة والعدل الاجتماعيّ .[3]

أخيراً، إن مفهوم التنمية المستدامة يتطلب فهماً شاملاً للأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للتنمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحاليّة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. إذ

[1] – يوسف عبد الغفار عبد الله، مفهوم التنمية المستدامة، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.regionalcsr.com//

[2] – التنمية المستدامة في الوطن العربي– بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار ١١، ١٤٢٧، ص ٣.

[3] – يوسف عبد الغفار عبد الله، المرجع السابق.

يجب أن تُسهم التنمية المستدامة في تعزيز الاقتصاد بشكل مستدام وعادل، وتوفير فرص العمل والنمو الاقتصاديّ لجميع شرائح المجتمع، كما يتعين أيضاً أن تتضمن التنمية المستدامة العدالة الاجتماعيّة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين جودة الحياة للجميع .[1]

الفرع الثاني– دور التنمية المستدامة في تعزيز الأمن الأسريّ

هنالك مجموعة من العوامل والممارسات التي تؤثر سلباً على استقرار الأسر وتُعيق تحقيق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للتنمية المستدامة، لذا يجب على الدولة في إطار سعيها لتحقيق التنمية القضاء على تلك العوامل والممارسات لتحقيق الأمن الأسريّ.

ولما كانت هنالك ثلاث مجالات أو ابعاد للتنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصاديّة والتنمية الاجتماعيّة والتنمية البيئيّة، والتي بينا سلفاً دور الأمن الأسريّ في تحقيقها، سنحاول في هذا الفرع بيان تأثير تلك الابعاد على الأمن الأسريّ، وإن كان لزاماً علينا وقبل تناول هذه الابعاد أن نؤكد أنها تتلاقى وتتشابك معاً في مجالات متعددة، وكما يأتي:

أولاً– التنمية الاقتصاديّة :يُركز البعد الأول للتنمية المستدامة على الجانب الاقتصاديّ والذي يُعدّ أكثر عمقاً لتفسير مفهوم التنمية المستدامة لأنه يُركز على الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على الحدّ الأقصى من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها ولا يؤدي إلى تقليل الدخل الحقيقيّ في المستقبل. بعبارة أخرى ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل بحيث لا يقل عن دخل الفرد في الجيل الحاليّ .[2]

ويراد بالتنمية الاقتصاديّة تحقيق نمو اقتصاديّ شامل يحد من الفقر ويوفر فرص عمل عادلة. أي هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والإدارة، والتي تُسهم في تعزيز مستوى المعيشة

[1] – التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات، متاح على الموقع الالكتروني: https://sustainability-excellence.com//

[2] – د. محمد فتحي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٤٢٤.

والصحة والاقتصاد لمنطقة معينة. أيضاً تُشير التنمية الاقتصاديّة إلى التغيرات الكميّة والنوعيّة التي يشهدها الاقتصاد.

والتنمية الاقتصاديّة بصورتها العامة تهدف إلى توفير حل لإشكاليّة التخلف الاقتصاديّ ومن ثم فهي تهتم بالاستخدام الاشمل والأكفأ للموارد الاقتصاديّة المتاحة بهدف الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان بغية تحسّين نوعيّة الحياة البشريّة أي العيش حياة طويلة وصحيّة، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشيّ لائق" .[1]

وبالتالي فأن عدم نجاح التنمية الاقتصاديّة للدولة يسمح لطبقة الفساد أن تتمدد وتتسع وتنتشر على حساب المواطن البسيط، ويسمح كذلك بانتشار معدلات الجريمة في غياب المحاسبة والرقابة الإداريّة [2]، وكل ذلك مما يُهدد الأمن الأسريّ بطبيعة الحال.

ثانياً– التنمية الاجتماعيّة (الإدماج الاجتماعيّ): أما البعد الثاني للتنمية المستدامة فهو البعد الاجتماعيّ، إذ إن عدم الاستقرار الاقتصاديّ يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعيّ والذي يبدأ بالتفكك الأسريّ وكذلك التفكك المجتمعيّ، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على كل أفراد الأسرة، ويُسبب فوضى في التفكير عند الأبناء، ناهيك علىِ اعتيادهم على هذه الفوضى، وبالتالي يعود على الدولة بالكامل وعلى مؤسساتها بالسلب .[3]

[1] – ومن المهم الإشارة إلى ان مفهوم التنمية (Development) برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين يهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، للمزيد ينظر: التنمية المستدامة في الوطن العربي– بين الواقع والمأمول، المرجع السابق، ص ١٥–١٨.

[2] – د. سرتية صالح حسين، جدلية العلاقة بين جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة – دراسة حالة ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٢، ع ١١، ٢٠٢١، ص ٨٥.

[3] – د. سرتية صالح حسين، المرجع السابق، ص ٨٦.

المؤتمر السادس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 9

خلال العقد الخامس والسادس والسابع من القرن الماضي عكفت معظم الدول النامية على تطبيق المفهوم الشائع للتنمية الاقتصاديّة، واستطاع بعضها أن يحقق هدف النمو الاقتصاديّ، ولكن ظلت هنالك فروقاً كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضروريّة ودرجة الرفاهيّة وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهوراً في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، مما أثر سلباً على مستوى إنتاجيّة القوى العاملة. فضلاً عن النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضروريّة. هذا القصور في المفهوم التنمويّ دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليديّ (وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها)، بهذا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفيّة، فأصبح هنالك ما يُطلق عليه بالتنمية الاجتماعيّة التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعيّة بين أطراف المجتمع الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعيّة المختلفة والمنظمات الأهليّة .[1]

فالتنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصاديّة، بل للتنمية جوانب اجتماعيّة وثقافيّة وإنسانيّة أيضاً، ويقصد بالتنمية الاجتماعيّة على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له. بعبارة أخرى تعزيز العدالة الاجتماعيّة وتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

وتُركز التنمية الاجتماعيّة بشكل أساسيّ على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو، الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة والقضاء على الأوبئة والامراض ومستويات التعليم والتدريب والعدالة الاجتماعيّة، وتشمل التنمية الاجتماعيّة أيضاً قضايا الفقر بأنواعه والقضاء على الجوع، وقضايا المأوى ونوعيّة الحياة، والأمن الاجتماعيّ والنمو السكانيّ واعداد الوفيات وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر .[2]

[1] – التنمية المستدامة في الوطن العربي– بين الواقع والمأمول، المرجع السابق، ص ٢١.

[2] – د. محمد فتحي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٤٢٥.

فالفرد لا يستطيع أن يأمن على نفسه وعرضه وماله، بل ولا يمكنه ممارسة كل أعماله ونشاطاته في مجتمع تسوده الفوضى أو الاضطراب والانحراف، كذلك المجتمع هو الآخر من الصعب أن يسوده الأمن والاستقرار وبين أفراده أشخاص منحرفون عن القيم والمعايير والقواعد والقوانين والنظم الاجتماعيّة السائدة في المجتمع. وأخيراً فإن العلاقة بين الأمن الأسريّ والأمن الاجتماعيّ علاقة لزوم وتلازم، لأن كلاً منهما يؤثر ويتأثر بالآخر سلباً وإيجاباً .[1]

ثالثاً– التنمية البيئيّة (الاستدامة البيئيّة): يُركز البعد الثالث للتنمية المستدامة على الجانب البيئيّ والذي ينظر إلى التنمية المستدامة على أساس استخدام الموارد الطبيعيّة المتجددة، بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال القادمة، والمحافظة على رصيد ثابت لا يتناقص من الموارد الطبيعيّة .[2]

والتنمية البيئيّة بكل بساطة هي الحفاظ على الموارد البيئيّة وتقليل التلوث، وهي نوع من التنمية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة وعلى مواردها الطبيعيّة وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع واستمراريتها وإشباع حاجات الأجيال الحاليّة مع وضع الأجيال القادمة أو المستقبليّة في الحسبان. ومن أسس التنمية البيئيّة الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة والمواءمة بين التقدم الاجتماعيّ والاقتصاديّ والإدارة الرشيدة للموارد البيئيّة.

في نفس الوقت تحرص التنمية المستدامة على ألا تحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحاليّة، وأصبح هنالك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصاديّة بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئيّة وتُعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصاديّة البحتة التي لا تراعي البعد البيئيّ والتي أصبحت محل انتقاد من كافة الأوساط والمؤسسات الاقتصاديّة العالميّة لدرجة أن البعض يُطلق عليها "تنمية سوداء".

[1] – د. عزيز احمد صالح الحسني، المرجع السابق، ص ١٧٥.

[2] – د. محمد فتحي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٤٢٥.

ولا ريب أن إدخال البعد البيئيّ في مجال الاقتصاد أدى إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصاديّة من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصاديّة النادرة لإشباع الحاجات الإنسانيّة المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة، فالتنمية المتواصلة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصاديّة مثل المياه والنفط والغابات ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من تلك الموارد، خاصة إذا كانت الموارد غير متجددة ومتعرضة للنضوب كالنفط أو من الممكن نفاذها سواء في القريب العاجل أو على مهلة من زمن .[1]

الخاتمة

في ختام البحث توصلنا إلى الآتي:

١. يواجه كل من الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة على حدّ سواء تحديات مرتبطة ومتداخلة يجب التعامل معها كجزء من رؤية شاملة للتحسين، من خلال مراجعة هذه العوامل والعمل على معالجتها، وبالتالي يُمكن تحقيق الأمن الأسريّ وتعزيز التنمية المستدامة بشكل متوازن.

٢. لم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً بل هي مطلب أساسيّ لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، إذ أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصاديّ فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعيّة والبيئيّة والثقافيّة والإنسانيّة الأخرى.

٣. أن عملية التنمية المستدامة لا يُمكن لها أن تتحقق من مشاركة فعليّة للأفراد وتمتعهم بالحريات الأساسيّة، إذ لا تقدم من دون حراك اجتماعيّ ومن أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة.

٤. أن هنالك عواملاً تؤثر في الأمن الأسريّ مثل الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم وتدني ثقافة المجتمع، والعنف الأسريّ وتراجع الصحة والخدمات الاجتماعيّة المقدمة لأفراد المجتمع، وكل هذه العوامل تضرب جهود التنمية المستدامة في مقتل، إذ أن العلاقة بين الأمن الأسريّ والتنمية المستدامة علاقة تكامليّة في جوهرها،

[1] – التنمية المستدامة في الوطن العربي– بين الواقع والمأمول، المرجع السابق، ص ٢٢.

فلا يُمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون أسر مستقرة، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون التنمية المستدامة متوافقة مع متطلبات استقرار الأسرة.

٥. على الحكومة العمل على تعزيز السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الداعمة لاستقرار الأسرة، بما في ذلك تطوير برامج تعليميّة وإعلاميّة تُعزز من وعي الأفراد بأهمية التنمية المستدامة، ودعم الدراسات المستقبليّة حول تأثير التغيرات البيئيّة والتكنولوجيّة على الأمن الأسريّ.

٦. على المشرع وضع القوانين الداعمة للاستقرار والأمن الأسريّ والعدالة الاجتماعيّة، وإعادة النظر في التشريعات القائمة بما يتلاءم مع اهداف التنمية المستدامة للعلاقة التكامليّة بين الاثنين.

المصادر

أولاً– الكتب والأبحاث والدراسات العربيّة:

1. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار الرشيد، بغداد، 1981.
2. الطاهر العربي سركز، الاستقرار الأسريّ وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعيّة، مجلة كلية الآداب، ع ٢٩، ج١، ٢٠٢٠.
3. الطاهر ياكر، مؤكدات ومهددات الأمن الأسريّ في ظل المتغيرات العالمية، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانية. المجلد ٢٠، ع ٢، ٢٠٢١.
4. التنمية المستدامة في الوطن العربي– بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار ١١، ١٤٢٧.
5. د. سعيد محمود مرسي ود. هانم خالد محمد وشيماء السيد حسن، العوامل المؤثرة في الأمن الأسريّ في المجتمع المصري دراسة تحليلية، مجلة دراسات وبحوث التربية النوعية، المجلد ٩، ع ٢، ٢٠٢٣.
6. د. عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي ود. ليما محمد أحمد الشوكة، الأمن الأسريّ من منظور تربوي إسلامي مفهومه، ومقوماته وتحدياته، سناد للبحوث والدراسات التربوية والأسريّة، ع١، السنة ١، ٢٠٢٠.

7. د. عزيز احمد صالح الحسني، الأمن الأسريّ: المفاهيم– المقومات– المعوقات، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المجلد ١٥، ع ١٢، ٢٠١٦.
8. د. سرتية صالح حسين، جدلية العلاقة بين جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة – دراسة حالة ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٢، ع ١١، ٢٠٢١.
9. مروة ناجح ود. سميرة عبد الله الرفاعي، مقومات الأمن الأسريّ من منظور تربوي إسلامي ودرجة تحققه لدى العاملات في جامعة اليرموك، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٩، ع ٦، ٢٠٢١.
10. محمد احمد الدوماني، البطالة وأثرها في الشباب في المجتمع العربي، مجلة الآداب، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ع ١١٤، ٢٠١٥.
11. د. محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٥٠، ع ٢، ٢٠٢٠.
12. معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، منشورات الأمم المتحدة، السلسلة واو، ١٩٩٧، العدد 67.

ثانياً– المصادر الالكترونية:

1. يوسف عبد الغفار عبد الله، مفهوم التنمية المستدامة، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.regionalcsr.com//
2. التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات، متاح على الموقع الالكتروني: https://sustainability-excellence.com//